

التجزوء والتراتب في المجتمع القروي المغربي

بول — ياسكون
ترجمة: ياسين طعمة

تلازم النظرة « التجزئية » (Segmentariste) سوسيولوجيا المغرب العربي التي يشرف عليها الانجلو - سكسون. فبعد « جيلز » و« هارت »⁽¹⁾ يطبق « واتبوري » الشيا التجزئية - أو يجدها جاهزة - حتى على حياة الأحزاب السياسية العصرية⁽²⁾. ومن الأكيد أنه لا يجب الغاء مجهودات البحث عن الأسس الخفية للحياة الاجتماعية حتى في استقلالية نشاط البنيات الفوقية، وأن هناك ما يمكن استخلاصه من هذا التأرجح الذي تقوم به المدارس السوسيولوجية الانجلو - سكسونية بين الوظيفة والبنوية... إلا أن ذلك مشروط بضبط الحدود، وبعدم البقاء عند هذا المستوى. إن شكل العلاقات الاجتماعية مدلول وليس دلالة في حد ذاته، إنه، الى حد ما، زبد العلاقات الطبقية، لكنه لا يقوم مقام هذه العلاقات. ولذلك لا ينبغي وضع اللعبة السياسية، والتحول الخيالي للمواقع، وتكتيك المواجهات الاجتماعية.. مكان المواجهات نفسها. هذه المواجهات التي يجب كشف النقاب عنها. فالنقاب هو قانون اللعبة.

إن القبيلة كهيئة سياسية معروفة للجماعات القروية المغربية (نسبة الى المغرب الكبير) هي، ومنذ زمن طويل، حجر الأساس في كل فهم لسوسيولوجيا هذا البلد. ومثلما حدث في أوروبا، في عصر الأنوار، حيث كان المؤرخون ملزمين بالبرهنة على امتياز منهجهم ورسوخ نظرياتهم من خلال دراستهم سقوط الامبراطورية الرومانية... وإنه لا بدّ في المغرب، وفي المغرب الكبير، من استباحت القبيلة، من أجل اختبار ما إذا كان السبيل الى فكر جديد قد فتح. فمع أن الحياة الاجتماعية - البركانية الاجتماعية كما كان يسميها كورفيتش - هي بفضل عوامل معينة، ومنذ زمن بعيد، تتركز في السهول وفي المدن... فان السوسيولوجيين يستمرون في اللهاث على مرتفعات الجبال⁽³⁾ وفي أطراف الصحارى⁽⁴⁾ وباختصار في الهوامش.

وجيلنر الذي يؤكد على « ان المجموعات القبلية في أفريقيا الشمالية هامشية ومتجزئة (Segmentaires) »، لا

يمنعه ذلك من تمضية وقته في «أحنصال»^(*) وآيت عطا^(*) أولئك الذين «انكسر التاريخ العظيم عندهم منذ زمن بعيد»⁽⁵⁾.

وفي مواجهة هذا المفهوم التجزيئي (Segmentariste)، فإن النظرة الماركسية التي تتأكد شيئاً فشيئاً، تتخذ من التراتب الطبقي، التفسير الجذري لحركة المجتمع المغربي. أما المدرسة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تحشى بلورة نظام محدد وتمسك - دون دفع عملية تحديد النموذج الى نهايتها - بنظام عشائري تهيمن عليه نُخبٌ تربطها علاقة خضوع مساوم مع الدولة (مونتاني⁽⁶⁾، بيرك⁽⁷⁾، وبالأخص ريمي لوفو⁽⁸⁾). وقد أكد المؤلفون المغاربة لعهد الاستقلال (بنبركة⁽⁹⁾، بلال⁽¹⁰⁾، زغال⁽¹¹⁾، الحطبي⁽¹²⁾، العروي⁽¹³⁾)، بهذا القدر أو ذاك من التمايز، ثقل صراع الطبقات في الريف، من أجل تفسير تاريخ وانبثاق البنيات الاجتماعية الحاضرة. لكن يجب الاعتراف بأن هذه التأكيدات لم تدعم بعد بمواد علمية كافية.

ومن خلال هذا العرض، نريد أن نبين ان هاتين النظرتين، اذا كانتا تحملان آراء لا تناقش، فإنها لا تمكنان، كلاً على حدة، من تقديم صورة مرضية عن المجتمع الريفي المغربي، ولا تستطيعان وحدهما تفسير التاريخ الاجتماعي لهذا البلد.

1 - واقعية وحدود الطابع التجزيئي للقبيلة الشمال أفريقية⁽¹⁴⁾.

لقد أزال حودي⁽¹⁵⁾ منذ مدة، وبطريقة لا تقبل الرد، هذه المكانة القوية للتجزئية (Segmentarisme) أو النظام التجزيئي. فهو يبين أن عاملين مسلم بهما يخلقان التمايز والتراتب داخل القبيلة. انهما: الولاء والرئاسة. لكن حودي لا يذهب الى نهاية فتحه، بحيث تمكن معارضته بأن الولاء، وبروز الرئاسة هما حدثان تاريخيان، حدثان طارئان وعرضيان، وان النموذج القبلي والتجزيئي يستغرق زمناً لاستيعابها وتعديلها والتهاهما في توجهه المحموم نحو المساواتية، وقدرته على تصفية نقائضه. وحتى عواقب الولاء والقيصرية، تلك التي ستدوم ألف عام، لا تستطيع الا تثبيت الاعتقاد بقوة النظام التجزيئي Segmentarisme.

يبدو إذن أنه لا بد من الذهاب أبعد من ذلك، الى لب المفهوم نفسه والإقرار بالواقع المسلم به، ورسم حدوده.

أ. أصل مفهوم التجزيء:

ان النعت: متجزيء (Segmentaire) مأخوذ من مصطلحات علم الحيوان أكثر مما هو مأخوذ من الفيزياء (الساق المغطاة) أو الرياضيات (الشعاع الموجه). فالحيوانات المسماة متجزئة هي تلك التي تتكون بطريقة يؤدي فيها انقسام الواحد الى ميلاد اثنين قادرين، أو يكادان، على الوجود. وتلاحظ هذه الظاهرة عند بعض اللافقرات مثل العدارات (حيوانات مائية من المجوفات) والعلاقات والحلقيات... التي يتم التوالد عندها تبعاً لانهجذاب سيكولوجي أو تقلص فيزيولوجي يؤدي دوماً الى الانقسام

(الى حدود الاندثار).

وبطريقة مشابهة، فإن المجتمعات المتجزئة ستكون مجتمعات خاضعة للإنقسام بلا حدود تقريباً، وإن جميع الأجزاء (Segments) تتشابه وتكرر. لكن بعكس اللافقریات المذكورة أعلاه، فإن المجتمعات المتجزئة لا تستطيع الانقسام فقط، بل يمكنها، علاوة على ذلك، أن تتجمع في فيدراليات أو كونفيدراليات لتكوين مجموعات من مستوى أرقى. إن التجمع والانقسام ينشآن من التنافس على السيطرة والثروة، في صيرورة غير محددة التوازن.

ونحن لا نتعسف على «ايفانزبريتشارد»⁽¹⁶⁾، ولا على «ارنست جيلنر»، إذا اعتقدنا انها يمثّلان المجتمعات الإنسانية بهذه النظم السفلى، فالأمر يتعلق بكلمة، بالمفهوم الذي تغطيه، والايديولوجية التي تبثها، بأن السمة الرئيسية لهذا النموذج المجرد هي طابع تعميم السلطة. فالسلطة تنتظم في كل مناسبة انطلاقاً من الجزء المنفرد باعتباره كلاً قائماً بذاته، ممثلاً، بعض الشيء للجهاز العصبي عند الحيوانات الإنقسامية (المتجزئة). إن هذا الطابع، هذه الميزة الخصوصية للمجتمع المجتزئ، هي التي تجب محاكمتها. حتى يشمل النقد أساس المفهوم نفسه⁽¹⁷⁾.

ب. الحدود السفلى للتجزئية (Segmentarite)

كيفما كانت كونية مفهوم التجزئية - وبالفعل يمكن دائماً تقسيم مجموعة إنسانية، وتستطيع هذه الأخيرة الانتظام بأشكال مختلفة لضمان الوظائف الأساسية للبقاء - فائن له حدوداً سفلى وحدوداً عليا لا يمكن تجاوزها. فمن غير الممكن تقسيم أو انقسام مجتمع إلى كسور بشكل غير محدود، لأن هناك خلايا ذرية - حسب أصل الكلمة - يؤدي انقسامها مع هذه الشاكلة الى انعدام الوجود الحي. وهناك مجموعات أو مجتمعات إنسانية لا تستطيع فيها السلطة السياسية الانتشار دون خلق شروط خطيرة للفوضى. ذلك أن الفوضى نفسها - وهذا دليل على العثية - حالة انتقالية يفترضها غياب التنظيم، أنها وضعية فعلية.

إنني على استعداد كامل للقول مع «جيلنر» بأن كل المجتمعات متجزئة بعض الشيء، لكن لا يمكن لأي مجتمع أن يتخذ الأشكال القصوى لاتساع الانقسام والانشطار.

ونحن نعرف جيداً، بأن السلطة على مستوى الأسرة، بل وعلى مستوى العشيرة، متمركزة في شخص رب الأسرة أو العشيرة، وهذا الرئيس البطريركي هو الحكم في الصراعات الدائرة في الجماعة المعينة حول الإرث أو حقوق الماء أو التقاسم. والذين لا يرضيهم تحكيمه، من بين أعضاء الجماعة، ليس أمامهم من حل إلا الحلول محله والقيام بما يقوم به، أو مغادرة الجماعة، أي تكوين عشيرة أخرى خارج العشيرة السابقة. لكن هذا السلوك لا يتبع إلا قليلاً، لأنه يضعف المكانة ويحول دون التمتع بالامتيازات السابقة، وهكذا فالجزء القاعدي في المجتمع الأبوي، كما في القبيلة هو العشيرة (أو في أشكالها التاريخية اللاحقة: العائلة). إن أحسن مثال على ذلك هو الصراع حول الإرث (الخفي على الدوام) الذي لا يبرز عادة إلا بعد موت الأب البطريركي. وما من شك في أن

الرغبة، اثر خلافة الأب، في التملك والسيادة ومن خلال الجماعة، ولا تثير داخل هذه الأخيرة المباحكات والصراعات طوال حياة الأب، لكنها تظل خفية، مقيدة، موقوفة بواسطة السلطة غير المنازعة لسيد المجموعة، ولا تنفجر في واضحة النهار إلا بعد موته، لأن الصراع من أجل السلطة غداة موت الأب هي الدلالة التي لا تقبل النقاش على وجود السلطة غير المشتركة، غير المختلطة، وليس اكتشاف مفهوم وراثته مركز المتوفى إلا نتيجة الثقافة التي تلغي عدوانية الأبناء وتُديم السلطة الممركزة في الجماعة القاعدية: العشيرة.

ج. الحدود العليا للتجزئية

ومن هذا المنطلق، تبدو القبيلة تجمعاً سياسياً بين العشائر، مبنياً على ضرورات إجتماعية - إقتصادية: علاقة الإنسان بالأرض، علاقة الطاقة الانسانية بالغنى الطبيعي لمجال معين بمستوى تكنولوجي محدد. ويمكن ان يكون هذا التجمع مجرد تحالف مؤقت. او إتفاق من أجل استعمال مرعى ما، أو معاهدة لحسن الجوار واستغلال ثروة ما، أو كونفيدرالية رخوة، او فيدرالية راسخة قائمة على تراضي (ياجاع) اتحاد من العشائر يقنن السلط. إن هذه الأشكال المختلفة لتجمع العشائر المشار إليها - ليست الأشكال الفريدة، ذلك ان هذا التجمع لا يرفض الأشكال الواسطة البالغة التنوع، والتي تتعلق بهذه الوظيفة او تلك.. لكن جميع الأشكال تعتمد على العشيرة (العظم، ابغس^(*)) كقاعدة سياسية مسلم بها وعليها تقوم الفيدرالية.

ودون أن أتعرض هنا لعمق المسألة، أشير الى أن إحدى مؤشرات ظهور الفيدرالية تكمن في تسمي المجموعة السياسية الجديدة باسم جد أعلى، الشيء الذي يؤكد ضرورة السلطة الممركزة. لكن القدرة على إقامتها في البداية لا تكمن الا عبر الاستنجاد باللغة الأبوية والوهم العرقي من أجل اختيار جد وهمي، وسلطة سبائية بشكل من الأشكال.

ويمكن أن تبدو السلطة في فيدرالية العشائر هذه معقدة، باستثناء بعض الحالات الاستثنائية، ويوجد فيها رئيس (أكليد، أمغار، الشيخ^(**)). ولأن السلطة السياسية بيد المجلس الاوليفارشي والجيرونتوقراطي (أي يهيمن فيه ذوو الأعمار المتقدمة) الذي يجتمع في كل مناسبة، في جلسات مطولة النقاشات (الدليل على أن « السلطة تتحسن » اذ ما هو موضوع النقاش ان لم يكن موضوع السلطة) يحضرها ممثلوه وبالأصح رؤساء العشائر. وفي الواقع إن الفيدرالية هي في الوقت نفسه هشة وقوية. هشة لأن لا أحد مستعد للقيام بأدنى تنازل دون مقابل، ولأن ذلك يلزم عشيرته وذريته، والتضحية التي يمكن أن يقبلها الفرد، لا يستطيع فرض قبولها على المجموعة التي لا ينفصل عنها سياسياً وروحياً. وقوية، لأن رفض الإتفاق يؤدي الى اللجوء والخضوع وغير ذلك.

ويظهر أن مبدأ الإجماع وتناوب السلطة يخفي في الواقع علاقات القوة والسيطرة أكثر مما يناقضها كما يبدو لأول نظرة.

فهناك في المجلس، عشائر قوية، وعشائر ضعيفة وتوجد في الغالب عشيرتان قويتان أو ثلاث، والعشائر

الأخرى تتبعها، تحالف معها أو تخضع لها. ومع مراعاة كل الفرق، فإن هذا الأمر يدعو الى التفكير قليلاً في هيئة الأمم المتحدة، حيث المراسم والمسطرة تضمنان، بشكل أرقى، المساواة القانونية لدولتين مثل الولايات المتحدة الأميركية وهايتي، الا أن أمر هذه المساواة في الواقع أمر معروف، ومعروفة هي الدوافع الواقعية للتحالفات أثناء التصويت.

تبدو لي السلطة المعممة، والمهام الموزعة بالتساوي، وتناوب السيادة... تبدو لي كوهم يصونه رؤساء العشائر بسهولة في المراحل الأولى لفيدراليته، لكن كل واحد منهم يعرف جيداً أين تكمن السلطة الحقيقية في الواقع، انها في عدد الرجال القادرين على حل السلاح، الذين تستطيع كل عشيرة تعبئتهم، سواء بفعل توسعها البيولوجي، أو تفوقها السابق، أو بالإخضاع الذي حققته. إن العائلات الأكثر قديماً، والتي تعتبر عائلات أصيلة، والعائلات الكثيرة الأعضاء، والمتعددة الأبناء الذكور، والمحافظة على تضامنهم وتماسكهم الكافي وروحهم العائلية، أي العصبية، ان هذه العائلات تحصل على مزيد من أنصاب الغنائم، ومزيد من الأرض للاستصلاح، ومزيد من حقوق الماء، ومزيد من المهام، وتركز في نهاية الأمر على الثقل الأكبر في المجالس الى الحد الذي ترقى فيه الى الرئاسة، وتصبح حامية الطقوس والتقاليد، وتدخل عالم القداسة.

إن من ينظر عن قرب، يرى ان ليس هناك ما هو أقل مساواتية من القبيلة. فلا يجب أن يؤخذ المرء بخطبها (القبيلة) الايديولوجية الصرفة، أو بخطب علماء الاعراق والاستعماريين. فعندما لا تفتح لا مساواة العشائر على الاتباع وأشباه العوام، كما في وادي درعة⁽¹⁹⁾، فإنها لا تعدم اختراق الهيئات السياسية المتجزئة ومعروفة جيداً في جنوب الأطلس، التواجدات القروية للمرابطين والشرفاء والحراطين والأحرار...⁽²⁰⁾ الذين يراتبون اطرادات اجتماعية أكثر اتساعاً من القبيلة. فالزواج - أي تبادل النساء - فيها غير متماثل، اذ تستطيع المرأة «الراقية» أن تتزوج رجلاً «أدنى» الا استثناء، في حين أن العكس هو الجاري. وبين اختبار دقيق في «اعتدان» من «سكساوة»⁽²¹⁾ ان ثلاث عشائر فقط من هذه القبيلة، هي التي تساهم في مناسك الشكال⁽²¹⁾، التضحية الأساسية التي يقوم عليها هؤلاء الأبوين على الباقيين. الذين يقومون بمباشرة التقديس ويختارون من نفس عشيرتين، وبواسطة القرعة، من أجل الضمان الرمزي للمساواة في اطار ماهو مشترك.

د. التجزئية المترتبة

وإذن، فالهيئات السياسية المتجزئة ليست قابلة للإنقسام، ولا للتجمع في فيدراليات، بشكل غير محدود. فالاشتداد او المتجزئ يتم في المتوسط، في الوقت الذي تكون فيه القبيلة قد شكلت أو تشكل نظاماً فوق - وظيفي⁽²²⁾. فهل يجب البحث في ذلك عن بقايا سلوك سياسي موروث عن المحاولة التاريخية لتجاوز النظام العرقي؟ أم انه في مجمله، نتيجة مجهود إيديولوجي.

وهنا أيضاً، حيث الاشتداد متجزئ، فان وزن المراتب، في اللعبة السياسية مثلاً، ليس غائباً. فالمجموعات

الأصلية والأبوية، والعمر، والجنس، بل ونوعية النشاط (الرعاة، الزراع، الحرفيون، رجال الدين...) كل هذه العوامل تقيم خفية، وأحياناً بكثير من الحدة، أسس المواجهة الاجتماعية، هذا في حين أن الأجزاء حاضرة شكلياً، على المسرح السياسي.. ويبر كل شيء كما لو أن التجزئية تبدد وتقسم، وتضمن إعادة توزيع القوى والثروات والفوائض والسلطة اذن، ضمن فرق اجتماعية جد مقلصة، تسيطر عليها المراتب. إن ما يحدّ من اتساع التجزئية نحو الأكثر صغراً، ونحو الأكثر كبراً اذن، هو التراتب.

2 - واقعية وحدود تشكل الطبقات في المغرب

لم تنتج المدرسة الماركسية بعد، أعمالاً كافية الغنى حول تحليل الطبقات الاجتماعية في المغرب، فالعروض النادرة المقدمة حول المسألة ليست الا توسيعات شاحبة لتعاريف مقتبسة من الخارج، من أوروبا⁽²³⁾ بالخصوص، ومن الشرق أيضاً، بل ومن الصين كذلك إن دراسة حقيقية للطبقات الاجتماعية في الريف المغربي ما تزال مطروحة للإيجاز. لهذه الملاحظة دلالتها: ذلك انها تشير الى الصعوبات الكبيرة التي ستعترض اعطاء صورة عن التمايز الاجتماعي في المغرب. فخطب عدة تنظيمات سياسية تنفي كل واقعية عن الإنقسام الى طبقات. وباستثناء الماركسيين العلنيين، فإن أحزاب اليسار لا ترى في المغرب الا تعارض أقلية هزيلة من المحظوظين مع « الجماهير الشعبية »، هذه الجماهير التي يمتزج فيها بدون تمايز، العمال الفلاحون والحرفيون وصغار التجار، بل وأيضاً المثقفون والعاطلون.

ومن المعارف عليه في التفسيرات الشفوية، دون إعلانه حقيقة، ان النظام العائلي يدمج الاختلافات في إطار هذا الجمهور الواسع. ولذلك فلا بدّ من تمايز أكثر بروزاً، ولا بد من حركية إجتماعية أكثر قوة، لتتكون الطبقات.

ومع ذلك، فإن الإنقسام الاجتماعي في الريف، ظاهرة قديمة، مستديمة ومتكررة. فالقنانة، والسخرة، والخماسة والرباعة، وانحطاط ودنس أشغال الحديد والنار وانضاج الطين... كلها ظواهر معروفة. واذا كانت المراسلات الشريفة (السلطانية) أقل إسهاباً في هذا المجال، ولا تميز إلا بين أصحاب السيادة والعوام، فإن الكتابات العلمية (النوازل والمناقب) والسجلات (الكنايس، الجريدة)^(6*)، ولا سيما المراسلات الشخصية والخصوصية.. تشير الى ذلك بشكل موسع، فحتى في الأراضي المعروفة بالقبلية (أرض القبائل) - المسماة جماعية منذ 1919 - فإن التمايزات الاجتماعية كانت جذرية بين أهل البلد (الاصلاء) أصحاب الحق الجماعي في الملكية وفي الاستغلال الفردي من جهة، وبين الدخلاء والهاربين والملتجئين، والخاضعين أو الشركاء من جهة أخرى. ان محارس، امزايد، الخماس، والمغارس^(7*)... لم يستطيعوا أبداً الحصول على ملكية الأرض أو الماء أو الأشجار، وبالتالي، فقد تحولوا شيئاً فشيئاً الى شبه أقنان مزارعين أو رعاة...

ولا يتعلق الأمر هنا بالقيام بدراسة تفصيلية لظاهرة التمايز التي اتخذت عدة أشكال مختلفة حسب المناطق:

فالزناكيط في «زاياں انجزن» متميزون عن الحراطين(*) في «وادي درعة» وعن احرضان، وعن الخماس الخاضع للسخرة في السهول الكبرى. وهنا، في هذه السهول الكبرى انغرست الرأسمالية الزراعية بقوة على مستوى المزارع الكبرى، وتوسع الاجراء الدائمون طيلة المرحلة الاستعمارية بكاملها، ويحيط بهم، اليوم الاجراء الموسميون رجالاً ونساء، مع احتياطي ضخم من اليد العاملة العاطلة.

وفي كل الأحوال، فإنه بالإمكان، بدون صعوبات خصوصية، القيام بعرض مواصفات الفئات الاجتماعية المتواجدة في الريف، على المستوى الإقليمي (المنطقي) على الأقل بالرغم من أن التشابه بين المناطق، وعلى المستوى الوطني، كان ناقصاً جداً. إن بإمكان التحليل إذن ان يحدد الطبقات في ذاتها، ويجمع الأصناف الاجتماعية في مجموعات متنافسة. ففي كل مكان سنجد على الأقل ثلاث مجموعات تتوسع: الفلاحون بدون أرض، الملاكون المستقرون والمتغيثون. ويمكن الذهاب أبعد من ذلك، وملاحظة التمايزات في السلوك الاجتماعي بين العمال اليدويين (الخدماة، الخماسون، الرباعون) والمستأجرين المحاصصين (الشركاء) والملاكين، والمستفيدين من اصلاح الزراعي (أصحاب البلان (المخطط)، أصحاب التوزيع). ويمكن أيضاً تقسيم الملاكين حسب المساحة المستغلة وموقعها في منطقة مروية أو جافة، في الجبل أو السهل. وحسب اعتمادها الزراعة الواسعة أو المحدودة في البقليات، إن التمايز الأخير، المهم على المستوى الكلي، قد لا يكون له في الغالب إلا واقعية سوسيولوجية ضعيفة. إلا أن هذه الملاحظات والمواصفات العلمية لا تتحدد، الا نادراً، الطبقات الاجتماعية الواقعية الواعية بذاتها، باستثناء، ربما صنفين محددين جيداً هما كبار الملاكين الرأسماليين، والعمال الدائمون لدى هؤلاء المستغلين.

إن كبار الملاكين الرأسماليين - ويسمون أيضاً بـ «العصرين» - الذين خلفوا المستوطنين الأجانب، يكونون، بلا جدال، طبقة فعلية واعية بذاتها، تتوفر في تنظيمات تمثلية (الاتحاد المغربي للفلاحة - جمعيات المنتجين الزراعيين المغاربة) ولديها وسائل خاصة للضغط، وتحرك تنظيمات سياسية.

أما العمال الدائمون، فيجتمعون في منظمة نقابية (الجامعة الوطنية للفلاحة التابعة للاتحاد المغربي للشغل). وقد حاول قياديهم في وقت سابق، تجميع العمال الموسمين والمستأجرين وصغار الملاكين في تنظيم نقابي شبه سياسي هو الاتحاد الاشتراكي الفلاحي (نوع من الحزب الفلاحي)، لكن هذه المحاولة التي تمت في 1959 - 1961 قد أجهضت بسرعة. إن الانفجار الديموغرافي في البلاد، مضافاً اليه التصنيع البطيء، يلقي سنوياً بمجموع عريض من العاطلين الشباب الى سوق الشغل، مما يؤدي الى التراجع في عدد الاجراء الدائمين لصالح الاجراء الموسمين والفصليين والعابرين، وتراجع التنظيم النقابي الزراعي أمر واضح، حتى ولو أمكن الاعتقاد بأنه تراجع مؤقت.

أ. صعوبة امتلاك الوعي الطبقي

إن التركيز المتصاعد لوسائل الإنتاج (الأرض، الماء، الرأسمال) في أيدي قليلة مقابل الحرمان المتصاعد للجهاير

الفلاحين من هذه الوسائل، يقضي بفتح الطريق نحو تعاضل الصراعات الاجتماعية، والتشكل الحقيقي للطبقات. إلا أن كل محلل موضوعي مضطر للإقرار بهذا التخلف ذي الدلالة الخاصة، الحاصل بين مصلحة القوى الاجتماعية في التعاضد وبين وعي هذه القوى بمصلحتها في هذا التعاضد، فخارج بعض النضالات النقابية التي لم تكن إلا بعض الملكيات الكبرى التابعة للدولة في أغلبها، فإن المواجهات الاجتماعية في الريف (أولاد خليفة، سطات، تاسلطانت)⁽²⁵⁾ كانت من فعل المجموعات القبلية أو المجموعات المتجاوزة عفويًا، وامتزجت فيها كافة النوعيات.

إن عدم قدرة التنظيمات السياسية والنقابية على تحريك الفلاحين المحرومين من الأرض، والمستأجرين، وصغار الملاكين، وانعدام قدرتها على التدخل في الحركات العفوية... يبين بجلاء أن المشكل أكثر عمقًا مما يعتقد وما يقال. ولذلك فإن صيرورة امتلاك الوعي الطبقي ما تزال مطروحة للإنجاز.

ولا بد من الإقرار اليوم بأن التضامن العمودي أقوى من تضامن المراتب (التضامن الأفقي). فلم يلاحظ أبداً تكتل للخماسين أو الرباعين، ولا قيام المستأجرين والمزارعين بالإضراب. ذلك أن شبكات الزبانة، والأبوية، والتضامن القروي والطريقي (التبعية لزاوية من الزوايا) والمحلي... هي أقوى من الوعي بالانتماء إلى مجموعة موحدة المصالح. إن أكثر ما يمكن رجحه يأتي عن طريق المساوات الفردية، فالإخلاص والولاء والعلاقات النسبية والاعتيادية تدر أكثر ما تدره المقاطعة والإضراب والمفاوضة الجماعية. وحتى في مناطق التخصص الزراعي مثلاً، من غير الملاحظ قيام حركات لرفض العمل. ذي الأجر المتدني.

وهناك خاصيتان رئيسيتان للوضعية في الريف، يمكنهما أن تقدما بداية تفسير لهذا الأمر، لكنه في رأيي - تفسير ميكانيكي بعض الشيء. هاتان الخاصيتان هما: ضعف وزن وتأثير المستغلات، وتشتتها، والاحتياطي الهائل من العاطلين.

فضعف توسع المستغلات⁽²⁶⁾ يضع في مواجهة الملاكين عدداً صغيراً من العمال والمستأجرين ومفهوم أن المشغل يعرفهم جيداً، ويقيم معهم علاقات شخصية، وبالتالي فإنه يستعمل معهم بشكل واسع وسائل التضامن الأبوي والتسكين الديني⁽²⁶⁾. والصلات الإقطاعية⁽²⁷⁾. إن المكافآت العينية، الإتفاقية وغير المضبوطة، وغير القابلة للنقاش، تثير العواطف وتحرك العلاقات الذاتية أكثر من قانون السوق الرأسمالي. فالإخلاص والخضوع أنجع وسائل الاستقرار وتوظيف الأبناء والأقارب، من الحرب المكشوفة.

إن مجراً من اليد العاملة المعروضة سهل - بديهاً - أمر الملاكين، لكن ذلك ليس صحيحاً في كل مكان وطوال السنة. فائناء جمع المحاصيل، تؤدي الاتفاقات المؤقتة والمحصورة في ساحة عرض الشغل (الموقف بالعامية المحلية) إلى رفع أسعار اليد العاملة. فهل ذلك جنين نقابية زراعية؟ إن القول بذلك، منذ الآن، ليس إلا مراهنه، ما دام ذلك مرتبطاً بالحضور الجسدي وبالحذر الاجتماعي الجماعي أكثر من ارتباطه بالالتزام الشخصي العميق بواجب طبقي.

فالذين يطلبون الشغل في ساحة العرض يراقبون بعضهم، ولا يستطيعون تجاوز الإتفاقات التي عقدوها فيما بينهم في نفس الصباح، لكن هذه الأشكال من التضامن لا تدوم بعد الإفتراق على أثر الالتحاق بأماكن الشغل المتعددة. ان دوامها يتطلب وجود روابط أعمق، ويستلزم وفاء الأخوة الطيبين، ويقضي نتائج ملموسة لرفض الأجور المتدنية. والأدهى، ان الذين يشترن العمل، يستطيعون - بشكل متزايد - تشغيل النساء والفتيان، بل والأطفال المنتجين بالكاد، ولكن الأقل أجراً.

ب. التراتب المجرأ

يعرقل الميراث المتجزئ في التشكيلة الاجتماعية المغربية تشكل الوعي الطبقي بقوة، ذلك إن الإنتماء الى عشيرة أو قرية أو إثنية، بل وكذلك الولاء لقائد أو زاوية، بل وأيضاً الى مؤسسة اقتصادية أو حزب سياسي... يعرقل داخل كل فرد، منطق التضامن الفئوي وفائدة التكتل الطبقي. ولا يرغب الاشخاص ولا المجموعات في الاختيار الحازم بين هذين البعدين للبنية الاجتماعي. والواقع ان الطبقات السائرة في طريق التشكل مجزأة. وعندما يفوز تعاضد فئة، فإن هذه الفئة تخضع بدون انقطاع للانقسام الى أجزاء أكثر من خضوعها للانقسام الى فئات أدنى ضمن الفئة الرئيسية.

إن مخرب التضامن الطبقي اليوم ليس التنافس الفئوي، وإنما الانتماء العشائري، العرقي، الإقليمي والإقطاعي، ويبدو أن المصدر الرئيسي لهذه الظاهرة يكمن في ضعف مدى المقاولات وتشتتها علاوة على الميراث التاريخي.

3 - الطابع المركب للبنى الاجتماعية في المغرب

عندما أقدم التشكيلة الاجتماعية المغربية كتركيب لتجزئية مترتبة. وتراتب مجزأ، فإنني لا أهدف تجاوزاً انتقائياً يوحد الأطروحات المعروضة.

وواقعاً ليس هناك تنافر، ذلك ان التاريخ يتحرك من العشائرية الى الوطنية، أي ان الحركة الأكثر تأكيداً، والكفيلة بصهر النظام الاجتماعي المغربي، تكمن في توسع المجال الاجتماعي - الاقتصادي. ان الأجزاء (Segments) تخوض معركة، فات أوانها. والطبقات الاجتماعية تحضر ساحة المعركة المقبلة وحسب مستويات الواقع الاجتماعي. يفوز هذا النوع من التضامن أو ذاك، الشيء الذي يؤكد ان الوصف العام والمشارك سيكون تنظيماً.

وإذا أريد تقديم الخطوط العريضة للبنى الاجتماعية في المغرب فإنه يمكن تشكيل الصورة التالية:

إن المجتمع المغربي - بداية - منقسم في هيئاته المتوسطة، الى أجزاء تتضمن أجزاء أدنى، معتدلة (العرق، الاقليم، المدينة، الشعبة (الفخدة) القرية، العشيرة القطاع الاقتصادي، الورشة...) فلنقدم هذه الأجزاء على شكل خطوط عمودية تبين التضامن العمودي، لكن هذه الخطوط تقسمها (دون ان تحترقها) خطوط أخرى،

وهذه الأخيرة تقسم الأجزاء الى مجموعات مترتبة (المسيطر والمسيطر عليه، الملاك والذي لا يملك، النساء والرجال، المسنون والشباب..)، وتبين تضامن المراتب الاجتماعية أفقياً داخل الجزء، أي دون الوصول الى تضامن يخترق الأجزاء.

والمجتمع المغربي، منقسم أيضاً، الى مراتب إجتماعية - إقتصادية مقاربة للشكل الطبقي (أرباب الصناعة - كبار الملاكين العصريين - العائلات الحضرية الكبرى المقاولات والتجارية - الحرفيون، التجار، مستأجرو الأرض، العمال...) فلنقدم هذه الطبقات على شكل مربعات أفقية تبين التضامن في نفس الاتجاه.

لكن هذه المربعات مقسمة بواسطة خطوط تصل الى حد اختراقها، هذه الخطوط تقسم الطبقات الى مراتب متجزئة (اقليم، عرق، ورشة، أسرة..). وتشير الى تضامن الجوار أو التضامن البيولوجي داخل الطبقة، دون أن يصل هذا التضامن الى التكتل أو اختراق الطبقة.

الشكل « 1 »

الشكل «2»

ينتمي الشكل رقم 11^{١١}، أصلاً الى غمط الانتاج ما قبل الرأسمالي (العشائري القبلي، القايدي^(10*)) وينتمي الشكل رقم 2^{١٢}، بالأحرى - الى غمط الانتاج الرأسمالي. لكن الأمر يتعلق هنا بالقسم المتوسط للمجتمع، هذا القسم الذي ينتصب على رأسه جهاز دولة مرابية مهمة، تستند الى قاعدة عشائرية بالكامل تقريباً.

الشكل «3»

وإذا كان القسم المتوسط من المجتمع يتأرجح بين التجزئية والتراتب، حسب الحالات واللحظات والمناطق والمستويات المعينة، فإن التاريخ يتكون - أثناء ذلك - في اتجاه تراتبية متسعة، وفي اتجاه مغادرة التجزئي نحو العشرة، الدنيا (الأسرة كوحدة استهلاكية) ونحو حدود المجال الوطني. إن تعاظم النزعة الوطنية العربية والإفريقية، وتوسع ونمو المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية بشكل متزايد، يمكن أن يفهم كتوسع تجزئي على المستوى الكوني.

تطور لا رجعة فيه أم تذبذب في التاريخ؟

هل هذا التأرجح بين التجزئية والتراتب، بين « الديمقراطية » والهرمية دائم أم متوسط، أم انه معرض بمجمله للتراجع؟

إن الخط المستقيم للتاريخ، مع أفكار التقدم غير المحدد، والتقنيات وسيطرة الانسان على الطبيعة، وتحرره مما يشابه ذلك... يستغرق زمناً اجتماعياً طويلاً تنتقل عبره القبيلة الوثنية الى المجتمع الطبقي، هذا المجتمع الذي تحركه التناقضات الأساسية بين طبقاته.

وفي المغرب، اذا كان بالامكان تبيان اختفاء عدة علاقات اجتماعية شديدة القدم (العبودية، السخرة)، عدم انبعاثها هو المرجح، واذا كان بالامكان التساؤل من جديد عما اذا كان نمط الانتاج الرأسمالي في طريقه الى الهيمنة... فإنه ليس بالامكان الحديث عن تصفية المستوى المتجزئ. فهذا الأخير يظل خفياً. ويبرز أحياناً بعنف في مقدمة المسرح، في اللحظات التي لا ينتظر فيها الا بالكاد. إن التجربة الإنتاجية اختبار بارز لوجهة النظر هذه.

لكن هذا التراجع للتاريخ (المتجزئ/التراتب) ليس عادياً أو حديثاً. إن ديناميكيته تظل لغزاً لا بدّ من فكّه⁽²⁸⁾ فتحت تأثير أي العوامل يلاحظ في تاريخ هذا البلد فوز القبيلة على العلاقات الطبيعية وتحت تأثير أي العوامل يحصل العكس؟ وحسب المستويات الاجتماعية الاقتصادية للتشكيلة الاجتماعية (التكنولوجية، العلاقات القانونية العلاقات السياسية، الإيديولوجية...)، ما هي الظروف التي تغلب الأجزاء في التنافس، أو تغلب - بالعكس - الطبقات؟

لقد لوحظ في جميع البلدان أن الأخطار الخارجية، والتضامن لمواجهتها - أي الوطنية - تخفي الصراعات الطبقة، وبعد ذلك بعد أن يعود السلم، تأخذ هذه الصراعات سريعاً مواقعها على الواجهة.. إن النمو الديموغرافي وكثافة احتلال المجال بمستوى تكنولوجي ملائم، يبدو عاملاً مهماً، لكن بأي معنى؟ وكما يظهر، فإن التكنولوجيا أيضاً تمتلك قدرة هائلة على التأثير، لكن يلاحظ ان مكنة متدنية تساعد البلرة، وان مكنة متطورة تعمل على تخفيض نفس هذه البلرة. والايديولوجيا، كيف لا يمكن القبول بدورها في المساعدة على الإسقاط الكامل لبنية، لصالح بنية أخرى؟ لكن يلاحظ أحياناً انها تكون عاجزة عن منع انبعاث نظام مقضي عليه. إن هذه التساؤلات لا تتطلب إلا أبحاثاً أكثر عمقاً.

الحواشي

- (1) Ernest Gellner, *states of the Atlas*, London, weindejeld, 1969 – David Montgomery hart, *segmentary systems and role of "five fifths" in the rural Morocco*, "Revue de l'Occident musulman et de la méditerranée" Aix – en – provence, no 3, 1er. sem. 1967.
- (2) John Waterburg, *the commander of the jaithyull, the Moroccan Elite. A study of segment politics*. Weindenfeld, London 1970. trad. Franç. *Le commandeur des croyants la monarchie Marocaine et son elite*. P.U.F. Paris 1975.
- (3) (4) من أصل 566 مستند للأشغال الانتروبولوجية الاقليمية في المغرب سنة 1965، يعطي اندريه آدم: مع فهرسة (C. NRS Alger 1972) 354 (23.5%) تتعلق بالجبل و 113 (23.5%) تتعلق بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية و 79 (14%) فقط تتعلق بالمدن.
- (5) التعبير لجاك بيرك حول قبيلة سكاوة، ورد في كتابه "les structures sociales du Haut Atlas" P.U.F. Paris 1955
- (6) Robert Montagne, *les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc*, Alcan, Paris 1930.
- (7) كتاب بيرك المشار اليه سابقاً.
- (8) Remy leveau, *le fellah Marocain, défenseur du Trône* Ed. Fon. Nale Sc.Po. Paris 1976.
- (9) Mehdi Ben Barka, *Option révolutionnaire au Maroc*, Maspero, Paris, 1966.
- (10) Abdelaziz Blal, *l'investissement au Maroc*, Maspero, Paris 1968.
- (11) Abdelkader Zghal, *l'élite administrative et la paysannerie en Tunisie* Ann, AFN, 1968, Paris, 1969.
- (12) Abdelkbir Khatibe, *note descriptive sur l'élite administrative et économique Marocaine* Ann A.F.N. 1968, Paris 1969.
- (13) Abdellah Iaroui, *l'idéologie Arabe contemporaine* Maspero Paris 1967.
- (14) والى حدود إرسال هذا المقال، لم أتمكن بعد من دراسة مؤلفه الأخير الذي كان لا يزال تحت الطبع سنة 1977، عنوان الكتاب. *les origines sociales et culturelles du Nationalisme Marocain*
- (15) يمكن الحديث عن جماعية (Collectivité)، لترجمة: قبيلة (بالعربية) تافيلت (بالبربرية) وفروعها: الفخدة - الفرقة... الخ لكن بالرغم مما اذا كانت الكلمة Tribu تنتمي كثيراً الى اللغة الاستعمارية، وبالرغم من خشية مطابقتها مع القبائل الطوطمية في جنوب الصحراء... فإنها مستعملة بشكل يعمم في اللغات الغربية مما لا يجعلها تحافظ على هذا المعنى.
- (16) Abdellah Hammoudi, *Segmentarité stratification sociale pouvoir politique et sainteté: Réflexions sur les thèses de Gellener* in Hesperis – Tamuda, Vol. XV, fase unique Rabat, 1974, P. 147.
- (17) Evans – pridchard, *les Nuer* clarendon press Oxford, 1937. trad. fr. Louis Evard Gallimard, Paris 1968.
- (18) يمكن إجراء هذا النقد على مستويين، التجريبي والمنطقي، حيث بالامكان جمع عدة وقائع تجريبية لوضع أطروحات جيلز موضع سؤال، وهذا ما قام به حودي في المرجع المشار اليه، أما البناء البراكسيولوجي اياه، فيقوم على نسق من سوء التفاهم، مفصول عن الواقع يحمل قليلاً جداً من التعابير التهافتة ولكن منطقته الداخلي وحده يمكن أن يستهدف عبر محاكمة عقلية تدخل أولاً الى تفكيرنا عدم الاطمئنان بواسطة تطوير الطابع العبي لهذا النموذج المدفوع الى حدوده النهائية، ثم تسكن عدم الاطمئنان هذا بنموذج آخر أكثر ارضاء بشكل مؤقت.
- (19) لا يمكن تجاهل وجود دول قبلية في الجنوب الغربي للمغرب، هناك حيث « الأكادير » كانت أكثر من قلاع للجوء، وحيث كانت تغذي خزينة عمومية وأعمالاً جماعية (مدارس، شبكات ري...)
- (20) D.J. Jacques-Meunle, *Hiérarchie sociale au Maroc* Presarien Hesperis XLV, 1958.
- (21) Paul pascon *Type d'habitat et problèmes d'aménagement du territoire au Maroc* Revue du Maroc No. 13, 1968, p. 85-101.

- (21) Jacques Berque: op. cit p. 251 et No. 2, et Paul pascon les seksawa vingt ans après. article a paraître in réédition des "structures sociales du Haut Atlas" de J.Berque
- (22) Georges Gurivitch, Traité de sociologie, P.U.F. Paris, 1958, T1 p. 190-193.
- (23) يتعلق الأمر بوثائق سياسية أكثر منها علمية يمكن الإشارة في هذا الاطار الى: عزيز بلال (مرجع مذكور) هادي مسوك: les classes Sociales au Maroc, Confluent, 1961. Du Msali au tajer, essai de stratification sociale a la campagne in jamahir 15 Oct, 1961.
- (24) خصوصاً كراس ماوتسي تونغ: تحقيق في الريف، وكيفية تحديد الانتاء الطبقي في الريف، الأعمال المختارة الجزء الأول Editions sociales Paris, 1955
- (25) المساحة المتوسطة للمستغلة الزراعية كانت 4,7 هكتارات سنة 1974، حسب الاحصاء الزراعي لكتابة الدولة في التخطيط، نوفمبر 1976.
- (26) في دراسة حديثة لم تنشر بعد لمحمد أوييلي حول علاقات النظام الأبوي ونظام العمل، استطاع أن يبين ان ملاكاً عصبياً كبيراً في الساحل الأطلسي للمغرب، لا يقبل الا المحاصصين الذين يقدسون ضريح جده، أي انهم رعاية بشكل من الأشكال.
- (27) هذه هي القاعدة في الملكيات الكبرى للقياد (القواد) القدامى. وهذه الفكرة مدنية بالكثير للنقاشات المجراة مع عبدالله حودي.

هوامش توضيحية اضافية من طرف المترجم

- (★1) أحصال اسم زاوية (طريقة دينية) في الأطلس الكبير.
- (★2) آيت عطا: قبيلة في الأطلس الكبير.
- (★3) العظم يعني العشيرة بالعربية المحلية، ونفس ذلك تعنيه كلمة « ايفس » البربرية.
- (★4) أكليد، أمغار: كلمتان بربريتان تعنيان سيد القبيلة.
- (★5) سكاوة، قبيلة في الأطلس الكبير.
- (★6) الكناش، والحريدة: تسميتان محليتان للسجلات واللوائح.
- (★7) امحارس، امزايد، الخفاس، المغارس: تسميات محلية لشبه عمال زراعيين يتقاضون أجورهم عيناً، التسميتان الاوليان بربريتان.
- (★8) الزناكيط، الحراطين: أدنى درجات السلم الاجتماعي، وأسفلهم يأتي العبيد، ان مفرد الحراطين وهو الحراطاني مركبة في الأصل من الكلمتين: الحر الثاني، أي الانسان الحر من الدرجة الثانية.
- (★9) أولاد خليفة، سطات، تاسلطانت: مواقع انتفاضات فلاحية في مستهل السبعينات الأولى انفجرت ضد تفويت أرض جماعية، كان قد استولى عليها المستوطنون الاجانب الى ملاكين كبار مغاربة. والثانية اندلعت ضد مصادرة الدولة لأراضي مجموعة من الفلاحين قصد تشجيرها. والثالثة قامت ضد رفض مالك كبير وشركته العقارية الاستثمار في تأجير الأرض للذين كانوا يستأجرونها منذ عشرات السنين بعد أن سلبها منهم الاستعمار.
- (★10) غمط الانتاج القايدي: يعتبر بول پاسكون أن صعود حكام (قواد) القبائل والمناطق وتعاظم نفوذهم على حساب نفوذ الدولة المركزية، لا سيما بعد منتصف القرن التاسع عشر. وبرز وزنهم العسكري والاقتصادي، ودخلهم في علاقات مع القوى الاستعمارية... قد أدى الى نشوء نظام شبه اقطاعي، يسميه پاسكون بالقايدي.